حوار بين الشيخ محمد العبدالله والوزير أنس الصالح

المجلس أقر زيادة عدد قضاة محكمة الأسرة بالإجماع

تزكية فيصل الشايع وكيلاً للشعبة البرلمانية بدلاً من الخرينج واختيار نفس الأعضاء السابقين لمدة جديدة

إقرار قانون دور الحضانة الخاصة في مداولته الثانية وإحالته إلى الحكومة

■ العدساني: لا فائدة من وجود محكمة الوزراء التي لم تدن أي وزير لذا سنلغيها

■ وزير العدل: لا يَصح أن تكون محكمة الوزراء هي جهة المحاكمة والاتهام في آن واحد

■ رأي اللجنة التشريعية في مشروع الحكومة بشأن تغليظ العقوبة وجيه لذلك سنعدل عليه

■ حمدان العازمي: لا أحد يخاف من لجنة الظواهر السلبية لأنها ستؤصل العادات الكويتية

رياض العدساني

حمدان العازمي

تشكيل لجنة تقصي حقائق واريد ان اعرف هل هي لجنة تحقيق ام لا.

الرئيس الغانم: الطلب الآن المقدم هو عبارة عن تكليف لجنة الشؤون التشريعية وان لم يتم الموافقة عليه تشكل للطلبات الاخرى المقدمة بنفس الموضوع والآن المجلس يصوت على ضم كل الطلبات واقتراحات بحيث تكلف اللجنة بتقصي الحقائق بكل الصفقات المتعلقة بالكويتية.. وافق المجلس بتاييد 21 نائبا من اصل 36.. وافق المجلس على ضم طلبات التحقيق في طلب واحد.

وزير المواصلات يعترض على الطلب بدون ميكرفون.

الرئيس الغانم: قبل قليل يامعالي وزير المواصلات كنت مؤيدا لطلب تشكيل لجنة التحقيق بشراء طائرات للكويتية.

وزير المواصلات: انا كنت واضحا بالموافقة وداعما لتشكيل لجنة تحقيق بشراء الطائرات الخمس الهندية المستعملة اما اذا جد طلب اخر جديد فهذا يبحث.

ثم انتقل المجلس للتصويت على تكليف لجنة لشؤون التشريعية لتقصي الحقائق في كافة تفاصيل شراء طائرات لمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الهندية وغيرها الجديدة ومدى التزام الصفقة الجديدة بالقانون الذي اقر.. وافق المجلس بتاييد 21 نائبا من اصل الحضور 41.

النائب علي الراشد «نظام»: غير صحيح نتيجة التصويت بموافقة 21 معناها انه الطلب مرفوض وليس موافقة.

الرئيس الغانم: النتيجة موافقة لان نصف الحضور 41 نقصها 20 ونصف والموافقين 21 اكثر من النصف وبالتالي النتيجة موافقة.

النائب راكان النصف «نظام»: وزير المواصلات واقع بمغالطة لا يوجد طائرات هندية هناك إيرباص وبيونغ ولا يجود طائرات هندية.

تعاود الانعقاد لانتخابات الجمعية العمومية للشعبة البرلمانية وهناك قوانين مهمة للتصويت عليها.

افتتح الرئيس مرزوق الغانم الاجتماع السنوي للجمعية العمومية للشعبة البرلمانية ثم انتقل المجلس لانتخاب وكيل الشعبة وامين سرها وامين صندوقها و3 اعضاء.

نبيل الفضل «نظام»: اتمنى ان يتم بالتزكية تشكيل الشعبة البرلمانية وحتى لا تضيع وقت المجلس ومصالح المواطنين خاصة وان اعضاء ووكيل الشعبة لم يمض وقت على ترشيحهم.

خلف دميثير «نظام»: انا مع الاخوان لكن هذا لا يمنع ايا من النواب الراغبين بالترشح من الترشح للشعبة لذلك افتحوا باب الترشح.

الرئيس مرزوق الغانم: الاغلبية النيابية تميل للتزكية فاذا يوافق الاخ خلف دميثير على تزكية نفس اعضاء الشعبة البرلمانية.

وافق المجلس على تزكية كافة اعضاء الشعبة البرلمانية ووكيلها السابقين منذ دور الانعقاد الاول للدور الحالي وكذلك تزكية النائب فيصل الشايع بدلا عن مبارك الخرينج لشغل منصب وكيل الشعبة.

ثم انتقل المجلس لمقترح نيابي يقضي بتمديد عمل اعضاء الشعبة البرلمانية لمدة عامين عوضا عن عام.. مع اعطاء الاعضاء واحد معارض واخر مؤيد للمقترح للحديث حوله.

يوسف الزلزلة «معارض»: عمر المجلس 4 سنوات والمفترض باعضاء الشعبة البرلمانية ان يمنحوا زملاءهم فرصة الترشح كل عام للعضوية.

جمال العمر «مؤيد للمقترح»: هذه سنة يجب اعتمادها للمستقبل فنحن من خلال عملنا الآن بالشعبة البرلمانية هناك مشاركات ومناصب مرتبطة بالبرلمان العربي والاتحاد العربي ولذلك من الاولى تمدد فترة عضوية الشعبة البرلمانية حتى لا تخسر المواقع التي قد يحصل عليها اعضاء الشعبة في الاتحاد العربي او البرلمان العربي.

النائب مبارك الخرينج: اذا كانت الامور تتجه لتمديد عمل الشعبة البرلمانية لعامين نحن نسحب التزكية لاننا لم نكن نعلم واذا كان هناك تصويت على تمديد عملها لعامين يجب على الاخوة الذين تمت تزكيتهم الا يشاركوا بالتصويت.

لم يوافق المجلس على تمديد عضوية الشعبة البرلمانية لمدة عامين.

ثم عاد المجلس لاستئناف الجلسة العادية.

محمد الجبري «نظام»: بما اننا عدنا لجدول الاعمال والتصديق على المضابط فان قانون مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية وجب التنويه على خطأ ورد ضمن القانون وهو يقضي بان على الوزير المختص نشر القانون بالجريدة الرسمية ويصبح ساريا العمل به من تاريخ نشر القانون وهذا تنويه حول وجود خطا في الترقيم طبعه تعديل القانون بالمداولة الثانية اصبح هناك خطا بالترقيم حول المادة 4 فقرة لذا وجب التنويه.

عدنان عبدالصمد: هذا بعد تعديلا على القانون لابد من التنويه عنه احنا حتى الآن لا نعلم ما هو التعديل هل هو تعديل على القانون ام تعديل بالترقيم خاصة وان هناك سابقة كما حدث في قانون الحضانات.

فيصل الشايع «نظام»: نحن عند مناقشة القانون بالمداولة الثانية ثم التعديل عن القانون واصبح في خطأ بالترقيم والاخوة مستشارو اللجنة ارتأوا ضرورة التنويه للترقيم بالقانون كما ورد بالمضبطة الآن لذلك الاخ مقرر اللجنة اراد التنويه للخطأ.

الرئيس مرزوق الغانم: ملاحظة الاخ الكبير عدنان عبدالصمد في محلها وقد لوحظ ان هناك اخطاء قد ترد اذا اجري التعديل عن قوانين بالمداولة الثانية لذلك نحن نحرص على ضرورة الا ترد تعديلات على القوانين في المداولة الثانية كما حدث الآن.. وعموما مستشاري المجلس يؤكدون على ان هذا التنويه لا يترتب عليه اي اثر بالقانون وانما بالترقيم ولا خطأ ولابد من الاشارة اليه وتسجيله بالمضبطة.

تم تمديد الجلسة لحين الانتهاء من قانوني تعديل قانون محاكمة الوزراء وتنظيم القضاء.

مقرر لجنة الشؤون التشريعية عبدالكريم الكندري: تقدمت بتعديلات على قانون محاكمة الوزراء بما يقضي بكفالة حق التظلم عن حفظ اي قضية في محكمة الوزراء وقد سبق وان رفضت اللجنة مشروع قانون حكومي يقضي بتخليص العقوبات عن المبلغ في القضايا التي تخص الوزراء في حال ثبوت عدم صحة دعواه، ولأنه نحن امام اقتراح بقانون يقضي بتعديل عن القانون يجيز التظلم على اي قرار حفظ لقضايا الوزراء وقد ازلنا المشروع الحكومي لان اللجنة رفضته ووضعت المقترح النيابي في التقرير.

عدنان عبدالصمد «نظام»: نحن لا نوافق على مشروع القانون الحكومي لكن على الاخوان باللجنة ان يضعوا المشروع الحكومي ضمن التقرير وان لم توافق عليه اللجنة الآن التقرير يتضمن فقط المقترح النيابي ولم يتم وضع المشروع الحكومي ضمن التقرير لأننا لو افترضنا جدلا لان الحكومة تريد تمرير مشروعها وتملك الاغلبية، كيف لا يكون موجود بالتقرير رغم تأكيدي على انني ضد المشروع الحكومي القاضي بتقليص العقوبة عن المبلغ كان يجب ان يشمل التقرير المقترح النيابي والحكومي.

مقرر اللجنة عبدالكريم الكندري: ملاحظة سيد عدنان عبد الصمد في محلها لكنه المشروع الحكومي لا علاقة له بالمادة المقترح تعديلها من قبلها.

النائب جمال العمر «نظام»: نحن كان المفترض نسمع رأي هيئة مكافحة الفساد في هذه التعديلات اذا كان لها رأي وكذلك الحكومة ممثلة بوزارة العدل.

سعدون حماد «نظام»: الجداول الواردة بالتقرير لم يرد فيها مشروع القانون الحكومي وكان المفترض ان يكون بالجدول المشروع الحكومي والمقترح النيابي.

عبد الكريم الكندري مقرر اللجنة التشريعية: لا يوجد تشابه بين مقترح الحكومة والاقتراح النيابي حتى يتم تضمينهما في جدول واحد.

يعقوب الصانع عضو اللجنة التشريعية: المقترح المطروح الآن للنقاش هو القاضي بالتظلم عن اي حالة حفظ في القضايا المنظورة امام محكمة الوزراء والتقرير يتناول جاء حسب ما انتهت اليه اللجنة التشريعية هو رفض المشروع الحكومي القاضي بتقليص العضوية عن المبلغ والموافقة على الاقتراح النيابي بكفالة حق التظلم من اي قرار الحفظ في قضايا الوزراء.

النائب صالح عاشور: نحن مع الاقتراح بقانون ولكن وجهة نظر الحكومة بالمشروعين غير موجودين سواء بالمقترح النيابي او المشروع الحكومي ويجب ان يتضح رايهم.

المقرر عبدالكريم الكندري: نحن قمنا بضبط القانونين والنصان المجرمان موجودان وبالنسبة لحماية المبلغ، المشروع الحكومي قدم من اجل تغليظ العقوبة على المبلغ في حال الزور او عموما القوانين مكملة للبعض، الحكومة لم تراجع قوانينها قدمت مشروعا لزيادة العقوبة وقدمت مرسوما لحماية المبلغ.

وزير النفط علي العمير: مستغرب بدلا من المقرر يوضح سبب الخلل في التقرير وعدم تضمينه رأي الحكومة والآن الحكومة مدانة انها قدمت مشروعا ولديها قوانين اخرى، الحكومة لها الحق، نرجو التأكيد على رأي الحكومة وجدول المقارنة موجود.

الرئيس: في النهاية القرار قراركم ان لم يكن كافيا التقرير يسحب.

رياض العدساني: كان المحكمة ادانت وزيرا واموال البلد تذهب هباء منثورا نحن نفضل سحب القانون والغاء محكمة الوزراء برمتها رئيس الوزراء طلع براءة في التحويلات، سحب القانون والغاء قانون محكمة الوزراء.

عبدالحميد دشتي: دخل البعض بنقاط نظام سمحنا لهم والاصل تعود الى المسجلين، ما تقدمت به الحكومة يرهب ويصل الى حد الارهاب ونحن رفضناه وبالرغم من تواضع الملاحقة لان نحن لما اقررنا هيئة محكمة الفساد سلمنا الحكومة الخيط والمخيط والموافقة على حق التظلم الذي انتهت اليه اللجنة.

يوسف الزلزلة: رأي الحكومة غير موجود في التقرير سواء بالرفض او القبول، مع احترامنا للجنة التشريعية، نحن نريد معرفة رأي الحكومة، اقتراح قانون ممتاز ولكن لابد من اعادة القانون لتثبيت رأي الحكومة.

فيصل الشايع: اتفق مع الاخوة في اعادة النظر في الجداول ويوضع راي الحكومة، ويجب معالجة قضية هامة في قانون محكمة الوزراء حتى يسد الباب على وزير في قضية بطلب من الاخرين رفع قضيته دون وجود مستندات وارجو سد الثغرة في محاكمة الوزراء.

فيصل الدويسان: رغم نبالة اقتراح الكندري لكن هناك خطأ في اجراءات التشريعية انا مع القانون ورفض مشروع الحكومة والافضل سحب القانون واعادته لتضمين راي الحكومة.

عدنان عبد الصمد: القضية ليست شكلية، لكن لو تركتم وزير العدل يتكلم لعرفتم ما اعنيه، لا نسحب القانون ولكن المجلس له حق بقر القانون مثلما يريد، ومرة ثانية نتعامل مع الجداول.

وزير العدل نايف العجمي: امامنا مشروع قانون ومقترحات من اللجنة التشريعية لابد من الفصل اللجنة بالاجماع رفضت المشروع ونحن ارتأينا اسباب الرفض وجيهة نوافق على بند تغليظ العقوبة لايجابيته وبضاعتنا لم ترد الينا ولا يوجد لدينا اشكال على المناقشة الآن، والمادة الثانية تتعلق بغسيل الاموال وتمويل الارهاب اضافات لها وجاهتها.

لدينا تحفظ مبدأ التظلم لا اشكال في اقراره ولكن اعتراضنا وجوبية التظلم ان كان المتظلم جهة حكومية اذا كان قرار الحفظ مسببا والمبررات مصنعة لماذا نوجب على الجهة ان كانت الحكومة تقبل بمبدأ التظلم ونقطة التحفظ في وجوبية التظلم، وهناك مادة لا اعرف كيف اقرت وهو ان التظلم هي التي تنظر في الموضوع وذلك يخالف قاعدة اصولية مستقرة ومقترح الحكومية ان يكون التظلم لدى المحكمة وليس الجهة التي تحفظ التظلم لا يصح ان تكون الحكومة تنظر في التظلم وتعد لائحة الاتهام.

جمال العمر: واضح من كلام الوزير ان الحكومة لم تعط رأيها ومكان النقاش ويجب ان يذهب الى اللجنة وتأتي اللجنة بتقرير كامل وان كنت من مؤيدي المادة ورأيي الشخصي الغاء قانون محاكمة الوزراء وفيه ثغرات وزارية، ولم يدان اي وزير والحكومة هي الخصم والحكم.

لابد من الغاء القانون ومعاملة الوزراء كافراد من الشعب.

مبارك الحريص: الآن بعدما سمعنا راي الحكومة والافضل ان نصوت على المقترح كمداولة اولى وان كانت هناك تعديلات تعد خلال فترة المداولة الثانية وذكر الرئيس اذا كان التظلم وجوبيا وهو جوهر التعديل ونحن مصرون عليه.

الرئيس: نحن امام سحب الاقتراح ويعدل ويحتفظ بدوره والتشريعية تستكمل الطلبات خصوصا ان هناك شبه توافق هل هناك موافقة . «موافقة».

المقرر عبدالكريم الكندري: اللجنة استحقت الى الوزير السابق والراي الحالي هو راي حديث للوزير الجديد.

الرئيس: اذا سحب التقرير مع الاحتفاظ بدوره وانتقل المجلس الى تنظيم قانون القضاء وتعديل بعض احكامه.

الرئيس: هل يوافق المجلس على تثبيت القانون دون تلاوته. «موافقة».

المقرر يعقوب الصانع: التعديل في مادة واحدة بدلا من ان تكون محكمة الاحوال الشخصية بدلا من قاض ان يكون ثلاثة قضاة للسرعة والاجادة، ونحن ايدنا في اللجنة التشريعية امام التعديل.

يوسف الزلزلة: الامر واضح وارو ان نذهب للتصويت.

علي الراشد: ياليت ان التعديل يغنينا عن اي تعديل تفوض السلطة القضائية بتعديل دوائرها دون اللجوء في كل مرة الى التعديل.

عبدالحميد دشتي: مشروع القانون مستحق وفيه موافقة وان كانت الملاحظات التي ذكرها الراشد ان كانت مكتوبة ونحن لدينا قوانين متعلقة بمخاصمة القضاء ممكن تدرج فيها ملاحظة الراشد.

الرئيس: موافقة على التعديل «موافقة».

الحضور 37

الموافقة 37

موافقة على القانون في مداولته الاولى.

مبارك الحريص: نفضل التصويت على المداولة الثانية ومقترح النائب علي الراشد على المحكمة عرضه مجددا.

الرئيس: هل يرى المجلس التصويت على المادة الثانية وفقا للمادة 104 والتصويت الآن على استثناء المادة 104 وعلى المداولة الثانية

الحضور 36

الموافقة 36

موافقة على المشروع ويحال إلى الحكومة وترفع الجلسة إلى 4 مارس .

■ القويعان: الشعب ينتظر التصويت على القانون وطلب الحكومة مرفوض وليعلم الشعب من يصوت معه ومن ضده

■ الصالح: لنقف وقفة صحيحة مع أنفسنا.. هناك تضخم موجود لكن الحكومة يجب أن تنظر بإيجابية للموضوع

نبيل الفضل خلال الجلسة

■ الطريجي: علي وزير المالية إبلاغنا بأسباب طلبه خاصة وأن الحكومة كانت رافضة زيادة علاوة الأولاد

■ دشتي: المشروع الحكومي بشأن تغليظ العقوبات على المبلغ في حال براءة الوزير يصل إلى حد الارهاب

روضان الروضان